عنوان المداخلة: التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

المحورالرابع: دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى لدعم و تمكين الأمن الغذائي

مسيليتي نبيلة (طالبة دكتوراه)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم - الجزائر

الهاتف:0771838212

dadimesnab@hotmail.fr

بن زعمة سليمة (طالبة دكتوراه)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-الجزائر

رقم الهاتف: 0791133526

salomibenzema@gmail.com

ملخص:

تلعب التنمية الزراعية دورا مهما في اقتصاديات البلدان العربية، حيث تقوم بتوفير الأمن الغذائي من خلال التنمية المستدامة، حيث ترتبط هذه الأخيرة بزيادة الانتاج و تحسينه كما و نوعا، كما تقابل هذه الزيادة الزيادة السكانية و توجيه الفائض للتصدير إن وجد، و أيضا مجابهة المنافسة العالمية.

لهذا أصبح من الضروري استخدام التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و اعتماد سياسات زراعية مفادها رفع الانتاج و توفير الغذاء و بذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، التنمية المستدامة، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي.

Abstrat:

Agricultural development plays an important role in the economy of the Arab countries, it provides food security through sustainable development, where the latter is linked to an increase in production and improved the quantity and quality, it also met this increase of population increase and redirect surplus for export. And also face the global competition.

This has become necessary to use sustainable agricultural development to achieve self-sufficiency, and the adoption of agricultural policies that increase the production and provision of food and self-sufficiency.

Keys word: Agricultural development, sustainable development, self-sufficiency, food security.

مقدمة:

تلقى قضية الأمن الغذائي اهتماما واسعا عالميا و عربيا، حيث باتت مشكلة الغذاء من أهم المشاكل التي تواجه البلدان العربية، و يتجلى ذلك من خلال قضية الأمن الغذائي. و قد ارتبط مفهوم هذا الأخير بمفهوم التنمية المستدامة التي ترمي إلى عدم انخفاض مخزون رأس المال الطبيعي أو تدهوره أو تآكله مع الزمن و من ثم يؤثر على انتاج الغذاء و استدامته.

لذا حظيت قضية التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي العربي بأبعادها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، باهتمام واسع في بداية الألفية الثالثة، و هذا راجع للدور الهام الذي يلعبه الملف الزراعي في التعامل مع التطورات الاقليمية و الدولية المتتابعة. هذا ما جعل من الضروري التصدي لكافة معوقات مسيرة التنمية الزراعية و الأمن الغذائي في الوطن العربي، مما يؤدي لشحن الطاقات و الموارد العربية لرفع الانتاج الغذائي العربي في ظل المنافسة الدولية، و رفع معدلات التجارة الزراعية البيئية بغية الارتقاء و تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة على مستوى التكامل الزراعي العربي.

و عليه فالإشكال المطروح هو:

ما مدى مساهمة التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية التنمية الزراعية المستدامة؟
2. ما هي تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي؟
3. ما هي سياسات التنمية الزراعية المستدامة؟

I. ماهية التنمية الزراعية المستدامة:

1. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

إن تحديد مفهوم التنمية الزراعية يتوقف على عدة معايير، ايكولوجية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، التي تجسد مفهوم التنمية المستدامة، و من منظور أشمل فهي العملية التي يتم عبرها:[1]

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية و المستقبلية مع إنتاج و توفير منتجات زراعية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمر و دخل كاف بما يضمن بيئة عمل و حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛
- حفظ و صيانة القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية و الموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية، التوازن الطبيعي، تدمير الموروثات الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات الريفية و التلوث البيئي؛
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية، الاقتصادية السيئة و المخاطر الأخرى و ذلك لتقليل الآثار السلبية و من ثم دعم و تنمية الاعتماد على الذات.

و من جهة أخرى نجد، أن هناك من يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات و الاجراءات التي تقدم لتغيير بنيان و هيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و تحقيق زيادة في الانتاج و الانتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي و تحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال و داخل الجيل نفسه.2

كما أن التنمية الزراعية الريفية المستدامة هي زيادة انتاج الأغذية بطريقة مستدامة و تعزيز الأمن الغذائي، و يشمل ذلك مبادرات تثقيفية، و استخدام الحوافز الاقتصادية، و استحداث تكنولوجيا ملائمة و جديدة مما يضمن استقرار امدادات الطعام الكافي و وصول الفئات الضعيفة إلى تلك الامدادات، الانتاج للأسواق، توليد فرص العمل و الدخل لتخفيف من حدة الفقر ، إدارة الموارد الطبيعية و حماية البيئة.3

إن التنمية الزراعية و الريفية المستدامة مرتبطة باستدامة السلسلة الغذائية بدءا من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات و التفاعلات المتعلقة بالإمدادات، المدخلات و التسويق فضلا عن انتاج المواد الأولية، استدامة استخدام الأراضي و الموارد المائية في الوقت و المكان المناسبين.4

---

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة 2007- الموقع :https://www.aoad.org/devreport2007.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/18 ص38.

[2] فوزية غربي – الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2010 – ص 60.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية - جدول أعمال القرن 21 – الفصل 14 – النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة – ريو دي جانيرو – 1992 – ص 185

[4] منظمة الأغذية و الزراعة – لجنة الزراعة الدورة 19 – التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و التطبيقات الزراعية الجيدة – 2005.

من خلال التعاريف السابقة، تتسم التنمية الزراعية و الريفية بالاستدامة عندما تعالج العديد من القطاعات (التنوع التكنولوجي، الطاقة، المياه و الصحة) فهي لا تشمل الزراعة فقط.

1. معايير الفاو للاستدامة الزراعية:

نصت منظمة الأغذية و الزراعة FAO على سبعة (07) معايير للاستدامة كمايلي:[5]

- **العدالة:** مساعدة الدول و المجموعات الأكثر فقرا لتبني أساليب زراعية مستدامة، لأن المزراعين في الدول الفقيرة ليس لهم الخيار سوى الاستخدام المكثف و غير العقلاني للأراضي من أجل تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء مما يدخلهم في حلقة مفرغة من خلال الفقر و البيئة؛
- **المرونة:** قدرة النظام الزراعي في المحافظة على بنيته و نماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية و الغير متوقعة كالفيضانات و انجراف التربة و التصحر؛
- **الكفائة في استخدام الموارد:** تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة و الفوائد نتيجة استخدام أحد الموارد (الماء، التربة) باستعمال مجموعة من السياسات و بلآليات الهادفة إلى تحقيق الكفاءة كالأسعار و الضرائب و آليات المراقبة المالية الأخرى كتقدير التكاليف؛
- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة و المستقبلية من الناحية الكمية و النوعية و توفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى: يجب الاعتماد على طرق الزراعة المستدامة من استخدام طرق الري الفعالة و التي تزود النبات بما يحتاجه فقط من الماء دون اسراف، و الاعتماد على أساليب الزراعة العضوية و الصونية و ذلك من أجل نقل تربة و أرض قادرة على مواكبة حاجات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لغذاء الانسان؛
- توفير فرص العمل الدائمة و الدخل الكافي و مستوى المعيشة و العمل الملائم لجميع من يعمل بالانتاج الزراعي: لا يجب على الزراعة أن تبقى عمل موسمي ذات الدخل الضعيف الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيها بل يجب أن تتماثل مع نمو انتاجها و ارتفاع تجارتها في الأسواق الدولية، إذ أنها الآن أصبحت تعتمد على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها لتقنيات جديدة و متطورة في الري و الزراعة و الرش و الحصاد و حتى في التسويق الذي أصبح من الضروريات لنجاح العمل الزراعي؛
- **المحافظة على تعزيز القدرة الانتاجية:** يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام و ايضا طاقة التجدد و الاستيعاب لدى الموارد المتجددة من خلال عدم الاخلال بالتوازنات البيئية أو التسبب في تلوثها؛
- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية و المخاطر الأخرى و تعزيز الاعتماد على الذات: يجب على القطاع الزراعي أن يصبح قادرا على الأقل تحييد المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نموه و استمراره،

---

[5] شتوح وليد – الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية – ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي – 24-2010/11/25 – عنابة.

خاصة مع ظهور تحديات محلية و عالمية جديدة و أكثر خطورة كالنمو الديمغرافي الهائل و ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إبل انخفاض الموارد المائية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

2. أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

من بين أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة مايلي:[6]

- تحقيق الأمن الغذائي و تأسيس الحق في غذاء صحي و متوازن؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية؛
- توفير النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات؛
- تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان، بما في ذلك الأجيال اللاحقة؛
- المحافظة على الموارد المائية،
- المحافظة على الموارد الطبيعية.

من خلال الأهداف المذكورة، نلاحظ أن التنمية الزراعية المستدامة تحمي و تحافظ على الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات المستقبلية.

3. أهمية التنمية الزراعية المستدامة:

تكمن أهمية التنمية الزراعية المستدامة في مواجهة مجموعة من التهديدات

- **التهديدات البيئية:** و تتمثل في:[7]

- **ندرة المياه:** مثلا المياه في البلدان العربية بنحو 277 مليار م^3 سنويا، منها 43% من مصادر داخلية و 75% مصادر خارجية و هو الأمر الذي يعرض البلدان العربية إلى مخاطر كبيرة في المرحلة القادمة، و قد دفع هذا الواقع البعض إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية؛
- **التغيرات المناخية:** و خاصة الاحتباس الحراري و انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون Co_2 و التي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي؛
- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة و تعود أسباب تفاقم هذا التدهور إلى تصميم المزراعين على تحقيق أقصى قدر من الانتاجية، و التي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل و الحد

---

[6] السيدة ابراهيم مصطفى و آخرون – اقتصاديات الموارد و البيئة – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2007 – ص225.

[7] تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009 – تحديات امن الانسان في البلدان العربية – برنامج الأمم المتحدة الانمائي – المكتب الاقليمي للدول العربية –كركي للنشر – بيروت – العدد 5 – الطبعة الأولى – 2009 – ص 3-4.

من فترات راحة الأراضي، و عدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، و عدم تناوب المحاصيل، الافراط في التربية و الرعي مع ضغط الماشية على التربة و الغطاء النباتي؛

- ارتفاع نسبة التلوث اجوي و البري و البحري؛
- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل، الفياضانات، التصحر و تأثيرها على المنتجات الزراعية و الكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.

- **التهديدات الاجتماعية**: و تتمثل فيمايلي:[8]

- الضغوط السكانية التي تؤدي غلى تقلص مساحات الراضي الزراعية؛
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛
- سوء التوزيع و عدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية و قصور التنمية البشرية؛
- ارتفاع مستوى و معدلات البطالة.

- **التهديدات الخارجية**: تشمل مايلي:[9]

- المتغيرات الناجمة عن العولمة و تدويل النشاط الاقتصادي؛
- التقنيات و التكنولوجيا الحديثة و المتطورة في المجال الزراعي؛
- الاستثمارات الأجنبية و خاصة شركات متعددة الجنسيات مما تسببه من نهب الموارد و تلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو،التربة...)؛
- منظمة التجارة الدولية و ما تقدمه من رخص و استثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية.

يبين الجدول رقم 01 أهم المشاكل و المعوقات التي تواجه الانتاج الزراعي في الدول العربية و التي تتمثل اجمالا في الظروف المناخية، محدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه، ملوحة الأراضي الزراعية، تدني مستويات الإنتاجية في الزراعات البعلية، صغر الحيازرات وتفتتها، ضعف التكامل النباتي الحيواني، نقص الأعلاف الحيوانية، صعوبات التمويل والتسويق لصغار المزارعين هذا إلى جانب مشاكل تتعلق بالسياسات الزراعية المطبقة.

[8] تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009 – تحديات أمن الانسان في البلدان العربية – مرجع سبق ذكره ص ص 3،2.

[9] قصوري ريم – الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر – رسالة ماجستير – تخصص: اقتصاد التنمية – جامعة عنابة – الجزائر – 2011-2012 – ص104.

جدول رقم 01 أهم الم المشاكل و المعوقات التي تواجه الانتاج الزراعي في الدول العربية

الدولة	المشاكل
الأردن	- قلة الأمطار وتذبذبها من سنة لأخرى. - صغر الحيازات التي أصبحت غير كافية في معظمها لإعاشة أسرة متوسطة الحجم. - تدني العائد الاقتصادي من الزراعات البعلية . - معظم المزارعين في مناطق الزراعة البعلية هم مزارعون تقليديون. - محدودية موارد المياه وتراجع كميات المتاح منها. - ازدياد ملوحة مياه الري في الأراضي المرتفعة. - ضعف خدمات الإرشاد بناء على حاجة الأسواق المحليةً - ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني . - عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق.
البحرين	- محدودية الأراضي الزراعية . - ارتفاع الملوحة في مياه الري. - طبيعة المناخ. - معظم العمالة الزراعية من كبار السن. - نظام الحيازة الزراعية وعلاقة الإنتاج . - مشاكل التسويق. - النقص في الأعلاف والأغذية الحيوانية. - الصيد الجائر.
الجزائر	- الكوارث المناخية الجوية. - النتائج العديمة الأهمية للقطاع الفلاحي. - عوائق الوصول للتمويل. - التأخر التقني لنظم الإنتاج. - سيطرة الفلاحة المعيشية.
السودان	- ضعف استخدام التقانات الحديثة . - غياب الكادر البشري. - التذبذب في الأسعار. - عدم وجود سياسات تحمي المنتج في ظرف الكوارث.
سوريا	- الظروف المناخية.

	- تفتيت الحيازة الزراعية. - ضعف الموارد المائية. - تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة . - المتغيرات في الاقتصاد العالمي. - ارتفاع مستوى المنافسة وتقلص فرص وصول السلع غير المنافسة إلى الأسواق العالمية. - نقص في مياه المصادرالمختلفة وبخاصة المياه الجوفية. - تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر. - عدم الأخذ بالبعد البيئي والاستدامة في المحافظة على الموارد الطبيعية وسلامتها.
العراق	- سيادة الأساليب الإنتاجية التقليدية وقلة المكننة الزراعية المستخدمة. - الظروف المناخية وطبيعة التربة . - استمرار التدهور الزراعي البيئي في العراق ، وتدهور الحقول المروية. - النظم المستخدمة فيا لقطاع الزراعي تفتقر إلى قاعدة معلوماتية شاملة حديثة متخصصة. - ضعف السياسات والخدمات.
فلسطين	- عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية. - تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي. - الحد من حرية حركة السلع. - محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها. - ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية.
عمان	- قلة الموارد المائية والأمطار. - تعرض بعض المحاصيل الرئيسية للآفات والأمراض الزراعية. - ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية. - قلة الأيدي الوطنية العاملة والمدربة. - عدم تكثيف استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة. - قلة الاستثمارات المالية الموجهة للمشاريع الزراعية.
قطر	- الظروف الطبيعية والمناخية من درجات حرارة عالية وشح في الموارد المائية. - عدم وجود سياسة زراعية واضحة. - عدم توفر الدعم المادي الكافي للأنشطة الزراعية. - نقص الكوادر الفنية المتخصصة. - صغر حجم الحيازات الزراعية.

الكويت	- الظروف المناخية القاسية. - سوء إدارة الأراضي. - تفتيت الأرض إلى ملكيات صغيرة. - الاستغلال غير المرشد للمياه الجوفية.
مصر	- ارتفاع مستوى الماء الأرضي وسوء الصرف الحقلي. - سوء استخدام مياه الري. - نقص وتدهور خصوبة التربة. - محدودية المساحة والتأثير السلبي. - ارتفاع واختلاف مناسيب سطح الأرض.
موريتانيا	- تذبذب معدلات الأمطار. - نقص رأس المال المطلوب لتحسين نوعية الإستصلاحات. - نقص المياه وانتشار مرض البيوض.

المصدر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة 2007– الموقع :https://www.aoad.org/devreport2007.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/18 ص 47–45

II. تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي:

تعترض الزراعة العربية مجموعة من التحديات، كمحدوجية الموارد الزراعية، القدرة على استغلالها بفاعلية و تنميتها لتبلغ مستويات دول العالم. و لمواجهة هذه التحديات بات من الضروري الوقوف على أسبابها الفعلية و تحديد الأساليب الناجعة و الحديثة لمعالجتها و الحد من آثارها السلبية.

1. زيادة القدرة على تنمية الموارد:

إن محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد و التدني الواضح في كفاءة المستخدم منها، يشكل تحديا شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة العربية، و تتضح هذه الحقيقة جليا عند تناول أوضاع موارد المياه، التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد و لزيادة هذا المعروض يجب التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي و الصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهضة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية. و بطبيعة الحال فإن النجاح في هذه المشروعات مرهون بنجاح التعاون العربي في مجالات تطوير تقنيات غعادة استخدام المياه و تنقيتها، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، و إذا كانت هذه المشاريع صعبة التنفيذ و باهضة التكلفة فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط و تنفيذ السياسات و برامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا.[10]

2. المواءمة مع المتغيرات الدولية و الاقليمية:

تمثل المتغيرات الاقتصادية، التجارية و السياسية المعاصرة و المتلاحقة على الساحتين الاقليمية و الدولية تحديا من أهم التحديات أمام مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، و يتطلب ذلك بذل مزيد من الجهود للتفاعل معها و الحد من آثارها السلبية و تعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية. و يشهد العالم تيارا مستمرا من التقدم العلمي، و تحرير تجارة السلع و الخدمات، و يشهد ايضا قيم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق و تتحكم في التكنولوجيا و توجيهها، و مما لاشك فيه فإن من أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برنامج الوعي و المعرفة بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات، و تنسيق المواقف العربية حول المصالح العربية، و تعزيز قدرات المنتجات الزراعية، تنسيق التجارة الزراعية العربية و تبادل المعلومات التجارية الزراعية العربية و تطوير نظمها.[11]

---

[10] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة 2007- مرجع سبق ذكره – ص 39.

[11] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة 2007- مرجع سبق ذكره – ص 40.

3. اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة:

تمثل التطورات التكنولوجية المتلاحقة على الصعيد العالمي تحديا كبيرا أمام الزراعة العربية، حيث أن تطور البحث الزراعي أدى إلى قفزات في الانتاج و الإنتاجية كما أصبح انتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع و من الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، و يعتبر استنباط السلالات عالية الانتاج و الجودة المتلائمة مع الظروف البيئية و المناخية و الأقل احتياجا للمياه سمة من سمات العصر الحديث. على الدول العربية إحداث ثورة زراعية شمولية لمواكبة و منافسة الزراعة الحديثة في العالم، حيث أن التكنولوجيا لا تتوقف على استنباط الأصناف و تطوير أساليب الانتاج بل تمتد إلى نظم الري الحديثة و التسويق و الارشاد الزراعي.[12]

4. زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الملائمة:

إن الزراعة العربية في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات و ضخ رأس مال كبير لتنتقل إلى وضع يجعلها قادرة على المنافسة، كما يستوجب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية و جعلها أكثر جذبا للاستثمار، و هذا بخلق بيئة استثمارية مناسبة يقع العبء فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية و المؤسسات الداعمة.[13]

5. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية:

تواجه الزراعة العربية تحد كبير، يتجلى في ضرورة رفع قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، و لتحقيق ذلك يجب استخدام السااليب الانتاجية المتطورة و الحديثة، و التخلي عن استخدام الأسمدة و المبيدات و الاهتمام الكافي بالزراعة العضوية و المقاومة الحيوية. لذا بات من الضروري العمل في إطار مجموعة متكاملة من البرامج الهادفة إبل تحسين القدرة الانتاجية و التسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتدوال في الأسواق الدولية.[14]

---

[12] استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية – 2007 –ص7.

[13] قصوري ريم – الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر – مرجع سبق ذكره – بتصرف - ص 107.

[14] قصوري ريم – الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر – مرجع سبق ذكره – بتصرف – ص ص 107 108.

III. سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

هناك العديد من السياسات في إطار الاستدامة ، حيث تتمثل السياسة الزراعية في مجموع القرارات و التوجهات التي تتخذها الدول بموجب القوانين و التشريعات من أجل توفير الغذاء و تحديد أنماط الحياة و سياسات الانتاج و تركيب المحاصيل.

1. سياسة الدعم و حماية الزراعة:

من الهداف الأساسية للدول المتقدمة هو الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخلهم و ضمان عدم تذبذبه لتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء و توفير استقرار نسبي في السعار لكل من المنتجين و المستهلكين، كبح عملية الهجرة الريفية و الحيلولة دون الاضرار بالبيئة، و لتحقيق تلك الهداف يجب على الدول أن تتحكم في عوامل الانتاج الزراعي و تفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية، على التجارة الدولية و كذا المنتوجات و الموارد الزراعية. و هذا من خلال:[15]

- إجراءات داخلية: تتضمن حصص الانتاج (أي حق المنتج في بيع كمية معينة من انتاجه بسعر محدد و مضمون من قبل الدولة) و التحكم في عوامل الانتاج و أسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) و الأسعار المستهدفة و دعم المستهلك، إضافة إلى القيود غير الكمية.
- إجراءات أو حواجز الحدود: و تتناول تنظيم أو تقنين الواردات و الصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة و المتغيرة و هذا لدعم الصادرات.

2. سياسة إدارة الموارد المائية:

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية و الأكثر ندرة حيث تستهلك الزراعة ما يقارب 90% في بعض البلدان من اسنهلاك المياه الكلي، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في استراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، و تعد التنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية من أوليات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة و التي تتطلب موارد مالية لتنفيذها بشكل مستدام، و بسبب مشاكل المياه لم يبقى سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية و ترشيد استهلاكها و خاصة في مجال الزراعة إذ لابد من البحث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة انتاجية المياه الزراعية وهذا لمواجهة زيادة السكان و زيادة الطلب على الغذاء و تعويض أضرار التربة من خلال، تحسين إدارة و حماية و صيانة الموارد المائية من خلال تطوير كفاءة استخدام مياه الري عن طريق، سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه، بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه، تنمية التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة

---

[15] صلاح وزان – تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن –مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت – 1998 – ص 465-466.

المتجددة في تحلية المياه و تطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة، التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.[16]

3. السياسة السعرية الزراعية:

تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية و ما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار في دخول المزراعين، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية و توزيع الدخل و زيادة ايرادات الدولة و توفير احتياجات التصدير. و يعد تحديد أسعار السلع الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة، حيث تتعدد طرق و أساليب تسعير الحاصلات الزراعية و يمكن اجمالها فيمايلي:[17]

- **التسعير السوقي**: حيث تتحدد أسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق المحلي و على اعتبار أن الانتاج الزراعي موسمي و الاستهلاك متواصل، فإن تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر، و تختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، ففي ظل التسعير الحر يحصل صغار المزارعين على سعر أقل لإنتاجهم لأنهم يميلون إلى بيعها في فترات الحصاد مقارنة بكبار المزارعين الذين يفضلون بيع محاصليهم في مواسم أخرى خارج موسم الحصاد من أجل تعظيم الأرباح.
- **التسعير الحكومي**: و يتم تحديد الأسعار من خلال التدخل الحكومي، فالدولة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار و الدخول الزراعية و حماية المزراعين من الاحتكار و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و تنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية.

4. سياسة الائتمان و الاستثمار الزراعي:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الانتاجية و النمو والاستقرار في الانتاج الزراعي، و لكي يتطور الاستثمار يجب أن يتوفر مناخ استثماري ملائم و مستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية، و إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة و تنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار و تقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا و فنيا و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.[18]

---

[16] الصادق عوض بشير – تحديات الأمن الغذائي العربي – الدار العربية للعلوم ناشرون – الطبعة الأولى – بيروت – 2009 – ص144.

[17] محمد فوزي أبو السعود و آخرون – مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2006 – ص 157-170.

[18] التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي سنة 2007 – مرجع سبق ذكره – ص 51.

5. السياسة التسويقية الزراعية:

تمثل السياسة التسويقية جزاء هاما من السياسة الاقتصادية الاجتماعية، حيث يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، و تختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.[19]

6. سياسة الزراعة العضوية:

تشكل الزراعة المكثفة أو المركزة خطرا لا يستهان به على البيئة و التنوع الحيوي و التي تهدف للحصول على أعلى كمية من الانتاج عن طريق استخدام نوع واحد أو أنواع محدودت من الحاصلات الزراعية و التي تتربع على مساحات شاسعة مع استخدام واسع و مكثف للكيمياويات الزراعية و تجاهل تدهور البيئة و سلامة مكوناتها مما أثر على صحة الانسان، و لهذا يجب أن يكون الانتاج خاليا من أي مواد كيماوية و من هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية، و التي تعني انتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة و ذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة و المبيدات و العقاقير البيطرية و المواد الحافظة. كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية بأنها منهج أو مناهج زراعية تهدف إلى خلق نظم انتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد، و على إدارة العمليات الحيوية و البيئة، بهدف تحقيق مستويات مقبولة من الانتاج الحيواني و النباتي و التغذية البشرية و الحماية من الطفيليات و الأمراض، وتحقيق العائد المناسب لليد العاملة و الموارد الأخرى،[20]كما تتجنب الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية و المنتجات المعدلة وراثيا.[21]

و للزراعة العضوية دورا هاما في حماية الانسان و البيئة و ذلك باستخدام مخلفات المزرعة و فضلات الحيوانات كسماد، و من ثم فهي تقلل من تلوث الماء و الهواء، تحسن من التنوع الحيوي النباتي و الحيواني، تقلل أيضا من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث أكسيد الكربون من المحصول. و تتركز الزراعة العضوية على أسس و مبادئ تتمثل في:[22]

- احترام صارم لروابط التوازن الطبيعي بين التربة و النبات؛
- منع التعديل الوراثي؛
- تساهم في استخدام اليد العاملة؛

---

[19] قصوري ريم – الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر – مرجع سبق ذكره – ص 112.

[20] محمود الأشرم – التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة – الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2007 – ص 284.

[21] سوقي أحمد الحليم – التكنولوجيا الحيوية البيئية – دار السحاب للنشر – القاهرة – 2009 – ص 137.

[22] G,Allard et les autres – l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures – édition INRA – Lyon – France – 1999 – P42.

- تقوم إلى الاستثمار في الفنيات الاقتصادية.

7. سياسة حماية التنوع الحيوي و الغابات:

من خلال تشجيع دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي و استخدامه المستدام لمل في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الايكولوجي و في مواقع التراث العالمي و حماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال التوفير الملائم للموارد المائية و التكنولوجيا في البلدان النامية، و التفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي و كذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة و المنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد البشرية. كذلك تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات و غيره من القطاعات عن طريق اتباع نهج متكامل.[23]

8. سياسة تعزيز دور المرأة في الانتاج الزراعي:

للمرأة دور بارز في الانتاج الزراعي حيث تقوم بمعظم الأعمال الزراعية، لذلك فإن التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من أجل زيادة الانتاجية الزراعية، و كذلك من خلال توجيه ذلك القدر الكافي من التمويل و كذا امتلاك الأراضي من أجل تفعيل دور المرأة في التنمية الزراعية المستدامة و جعله أكثر كفاءة من خلال منحها الامتيازات التي تمنح للرجل، و يتم ذلك من خلال:[24]

- توفير المقومات الفنية و الإدارية و التنظيمية و الإرشادية و التدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية؛
- تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجالس و الجمعيات الأهلية و النقابات من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية؛
- تخصيص رأسمال واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية.

---

[23] مجلة البيئة و التنمية – مقتطفات من النص الرسمي لمقررات جوهانسبورغ – العدد 2 – 2002 – ص 55.

[24] فريدة لقرط – ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة – ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق – المركز الجامعي برج بوعريرج – 2008 – ص 8-9.

خاتمة:

لا يزال الاقتصاد العربي عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث لا زال الأمن الغذائي يشكل أكبر التحديات التي تواجهه، وتبقى العقبات التكنولوجية و عدو فعالية السياسات الزراعية من أهم المعوقات التي تواجه الزراعة العربية، و للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي و تحقيق الأمن الغذائي يجب العمل بمبادئ التنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت أحد الأهداف الرئيسية للعمل المشترك، و مرادف لتحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، و هذا ما يستدعي توفير مؤسسات البنى التحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات ونقص المعرفة للمعلومات و هذا دعما لرأس المال البشري و المحافظة على الموارد الزراعية الطبيعية. إن استخدام التنمية الزراعية المستدامة في ميدان السياسات الزراعية سيوفر فرصا قادرة على مواجهة تحدي المستقبل، من خلال الاستخدام الأمثل للأرض و التخطيط لاستخدام المياه و التكنولوجيا الحديثة.

المراجع

- فوزية غربي – الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2010.
- السيدة ابراهيم مصطفى و آخرون – اقتصاديات الموارد و البيئة – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2007.
- صلاح وزان – تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن –مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت – 1998

- الصادق عوض بشير – تحديات الأمن الغذائي العربي – الدار العربية للعلوم ناشرون – الطبعة الأولى – بيروت – 2009.
- مُحَمَّد فوزي أبو السعود و آخرون – مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية – الدار الجامعية – الاسكندرية - 2006.
- محمود الأشرم – التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة – الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2007.
- سوقي أحمد الحليم – التكنولوجيا الحيوية البيئية – دار السحاب للنشر – القاهرة – 2009.
- G,Allard et les autres – l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures – édition INRA – Lyon – France – 1999.

- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة 2007- الموقع :https://www.aoad.org/devreport2007.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/18.
- تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009 – تحديات امن الانسان في البلدان العربية – برنامج الأمم المتحدة الانمائي – المكتب الاقليمي للدول العربية –كركي للنشر – بيروت – العدد 5 – الطبعة الأولى – 2009.
- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية - جدول أعمال القرن 21 – الفصل 14 – النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة – ريو دي جانيرو – 1992.
- منظمة الأغذية و الزراعة – لجنة الزراعة الدورة 19 – التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و التطبيقات الزراعية الجيدة – 2005.
- مجلة البيئة و التنمية – مقتطفات من النص الرسمي لمقررات جوهانسبورغ – العدد 2 – 2002.
- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية – 2007
- شتوح وليد – الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية – ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي – 24-2010/11/25 – عنابة.

- فريدة لقرط – ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة - ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق – المركز الجامعي برج بوعريج – 2008.

- قصوري ريم – الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر – رسالة ماجستير – تخصص: اقتصاد التنمية – جامعة عنابة – الجزائر – 2011-2012.